جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

بحث بعنوان

مكافحة الفساد الإداري والتنمية المستدامة فى مصر

دراسة تطبيقية على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادي

Fighting administrative corruption and sustainable development in Egypt an applied study on Maadi Technology Zones Project

إستيفاءا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني

"التخطيط للتنمية المستدامة"

(محور التنمية الاقتصادية)

إعداد الباحث

ابراهيم حافظ محمد

تحت إشراف

أ.د. مها الشال

(مدير مركز التخطيط للتنمية الصناعية)

٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

سورة النحل الآية (٤٣)

المستخلص العربى:

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم واسباب الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية بالتطبيق على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادي ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالإصلاحات الشاملة وذلك من خلال تحديد أنماط الفساد الإداري والمالي الأكثر شيوعا، التعرف على دور الإستراتيجيات النظامية فى تحديد الرقابة، التعرف على فاعلية الإستراتيجيات القضائية التعرف على أستخدام الأنظمة الحديثة للرقابة الإلكترونية وذلك فى ضوء الإتجاهات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى وتوصلت نتائج البحث الى، أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مكافحة الفساد خاصة في ضوء تنمية المناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى، تحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك من خلال الإستثمار في التكنولوجيا، تعزيز دور الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، أن منطقة المعادي للتكنولوجيا أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تحت إشراف هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات سوف توفر نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٩٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، مما يؤثر إيجابيا على الاقتصاد المصرى.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإدارى – وزارة الإتصالات- المناطق التكنولوجية – منطقة المعادى للتكنولوجيا – الإصلاح

المستخلص باللغة الإنجليزية:

Abstract

The research aims to identify the concept and causes of administrative and financial corruption and its negative effects by applying it to the Maadi Technology Zones Project and developing possible and future solutions to address this serious phenomenon and carrying out comprehensive reforms through identifying the most common administrative and financial corruption patterns, identifying the role of systemic strategies in determining oversight, identifying The effectiveness of judicial strategies to identify

On the use of modern electronic control systems in light of recent trends to combat administrative and financial corruption, the researcher used the descriptive analytical approach and the results of the research concluded that the efficiency of government performance appears through anti-corruption, especially in light of the development of technological areas in Maadi, achieving the requirements of comprehensive Egyptian development, To achieve the desired development renaissance and to lift the suffering of the citizen when dealing with devices .The state, by removing bureaucratic restrictions, mitigating office complications, and creating the appropriate administrative climate to accomplish comprehensive development plans and attracting both internal and external investments, by investing in technology, enhancing the role of transparency in the rules governing government actions, is that the Maadi region is the first. About 8,000 direct jobs and 19,000 indirect jobs, which has a positive impact on the Egyptian economy.

Key words: the Maadi Technology Zones- administrative- - financial- corruption.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أولا: خطة البحث	٥
ثانيا: الدراسات السابقة	٩
ثالثا: الإطار النظرى	٢٣
رابعا: الجانب التطبيقى ومناقشة النتائج	٢٥
خامسا: النتائج والتوصيات	٣١
سادسا: المراجع والملاحق	٣٥

أولا: خطة البحث

أولا: خطة البحث

مكافحة الفساد الإدارى والتنمية المستدامة فى مصر

دراسة تطبيقية على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادى

مقدمة:

إن أهتمام المجتمع الدولى بالفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حاليا أن الفساد يعرقل النمو الأقتصادى والتنمية المستدامة وكثيرا ما يترتب علية إنتهاكات لحقوق الأنسان ولذلك يجب أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى التزاما راسخا بوضع حلول لهذه الآفة ، ويمكن تنفيذها لمعالجة قضايا المسألة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الأجتماعية والأقتصادية ويهتم المجتمع الدولى بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح فى آن واحد، فالتعقيد هو أحد مبادىء الفساد مما يجعل التعاون والتنسيق الدولى من أحد الركائز الأساسية لنجاح وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تحسين النزاهة فى إدارة الحكم، وتعد مجتمعات فى الدول النامية من أكثر دول العالم تأثيرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإدارى تكمن فى كونها لا يمكن إستئصالها والقضاء عليها من الجذور، بل تشير معظم الدراسات أنه من الممكن تقليل آثاره ومخاطرة، كما أن منع الفساد مسألة مهمة فى السياق الأجتماعى والسياسى، كما يتضح ليس فقط من الحالات الأخيرة من الفساد، ولكن أيضا عن طريق زيادة الوعى بهذه المشكلة، إذ يسبب الفساد أضرار أقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة ويضعف الثقة فى سلامة وسير عمل الإدارة العامة، من أجل محاربة الفساد على كافة المستويات الإدارية، فمن المهم تعزيز دور اليقظة تجاه الأنشطة المختلفة المرتبطة والمتصلة بالفساد، مع التركيز على منع ومثل هذه الأنشطة بالتدبير الوقائية، بما فى ذلك آليات وضع رقابة فعالة والتى تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التى تساهم فى الفساد، وتختلف أنماط وأنواع الفساد من مجتمع لآخر وعلى مر الزمن، ولذلك يجب دراسة دور كل من أصحاب المصلحة فى المجتمعات النامية مثل السياسيين، الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، يجب على إستراتيجيات الإصلاح أن تأخذ فى الإعتبار السياقات الأقتصادية، القانونية والسياسية وذلك على نطاق واسع، وتحتاج فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد الى أن تكون متلائمة مع البيئة الأجتماعية التى يحدث فيها الفساد، حيث أن الفساد ظاهرة معقدة تنطوى على الأبعاد الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والسياسية، التأثير السلبى على سياسات وأهداف التنمية المستدمة.[١]

[١] عبد العال ابوبكر (٢٠١٩) رسالة ماجستير بعنوان أثر الفساد الإدارى على أبعاد التنمية المستدامة، جامعة حلوان ص٩٨

المشكلة البحث: Research Problem

وجود الفساد الإداري والمالي في بنية مؤسسات الدولة عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة والإبتعاد عن الخطط والبرامج التنموية، يعد الفساد الإدارى والمالى، من القضايا الشائكة فى أى مجتمع من المجتمعات، وأصبح هناك وعى لدى المجتمعات الى خطورة هذه المشكلة وسنت القوانين والتشريعات من أجل مكافحتها، فقد أستخدمت دول العالم سياسات واستراتيجيات متنوعة لمكافحة الفساد من ناحية الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل الدور الرقابى للهيئات التشريعية والرقابية وأستعمال التكنولوجيا فى مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد فى الأجهزة الحكومية وتشير الدراسة الى أهمية مدى فاعلية السياسات و الإستراتيجيات الحديثة فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى ودورها فى تحسين الأداء وذلك بالتطبيق على مشروع المناطق التكنولوجية

أهمية البحث: Research Importance

مساهمة مؤسسات الدولة في محاربة الفساد الإداري والمعالجة الجذرية له ومواجهته للتوصل الى بناء أقتصاد مبني على أسس متينة، وتظهر أهمية البحث الحالية من خلال الموضوعات التى تحتاج الى معالجة وتركز على متغيرين هما إستراتيجيات مكافحة الفساد الإدارى والمالى وذلك بالتطبيق على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادى ويمكن الأستفادة من هذا البحث من خلال ما سوف يوفرة من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإدارى والمالى والحد منهما كذلك يفيد قطاعات مختلفة من المجتمع وزارات وهيئة حكومية وذلك من خلال فاعلية مكافحة الفساد لدراستها ولإيجاد الحلول المناسبة لها.

أهداف البحث: Objectives Research

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم واسباب الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية بالتطبيق على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادى ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالاصلاحات الشاملة خلال الأهداف الفرعية الأتية:

١- تحديد أنماط الفساد الإدارى والمالى الأكثر شيوعا.

٢- التعرف على دور الإستراتيجيات النظامية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى.

٣- تحديد دور الإستراتيجيات الرقابية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى.

٤- التعرف على فاعلية الإستراتيجيات القضائية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى

٥- التعرف على أستخدام الأنظمة الحديثة للرقابة الألكترونية.

٦- التعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية أستخدام الإتجاهات الحديثة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى.

التساؤلات البحثية:

أثر مكافحة الفساد الإدارى والتنمية المستدامة في مصر بالتطبيق على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادى في دعم الأقتصاد القومى.

أدوات البحث: Research Tools

أدوات الأطار النظرى:

أدوات الإطار الميدانى:

تم الأعتماد فى تغطية الجانب الميدانى للبحث على عدد من الوسائل الضرورية فى جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهى:

المقابلة الشخصية:

تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث فى المؤسسات قيد الدراسة، لتوضيح فقرات الإستبانة وذلك لضمان الحصول على إجابات دقيقة وصحيحة وتعزيزا لتلك الإجابات والنتائج.

ثامنا: منهجية البحث:

حيث أعتمد الباحث على أستخدام المنهج الوصفى التحليلى فى الدراسة.

الحدود المكانية:

حيث أعتمد الباحث على جمع البيانات وتحليلها فى حدود محافظة القاهر.

خطة البحث:

وتتكون خطة البحث من الأتى:

المبحث الأول: خطة البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثالث: الإطار النظرى

المبحث الرابع: الجانب التطبيقى ومناقشة النتائج

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

المبحث السادس: المراجع والملاحق

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة بعنوان المدخل القانونى للإصلاح الإدارى:

تهدف الدراسة الى مكافحة الفساد الحكومي من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية، تعزيز جهود الإصلاح الإداري والتغلب علي جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلي مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، حيث أستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت نتائج الدراسة الى تحقيق النهضة التنموية المأمولة ، ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية ، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري، ومنها استصدار قانون تداول المعلومات ، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم علي الشفافية والوضوح وتحمل المسئولية، حيث أن تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة، والحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة ، فضلا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة، حيث أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة ، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين والتوظيف الحكومي سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد والوساطة، المحسوبية، كثرة التشريعات وتعديلاتها ، تضاربها، تقادمها ، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، المركزية الشديدة داخل الأجهزة الحكومية سواء من حيث القرارات أو التمويل ، وسوء حالة الخدمات العامة، وضعف الكفاءات والقدرات البشرية ، وكثرة عدد الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والوحدات المحلية والمصالح ، فضلا عن غياب معايير إنشاء وتعديل الوحدات التنظيمية للدولة ، وعدم وجود أهداف محددة لهذه الوحدات وتضارب الصلاحيات والمسئوليات، وضرورة صياغة مدخل قانوني متكامل لإصلاح الجهاز الإداري المصري ، وذلك من وجهة القانون الإداري باعتباره القانون الذي يحكم عمل الإدارة نشاطا وتنظيما وهو المعنى فى الأساس بمواجهة مشكلات هذا الجهاز، الحد من الروتين من خلال التخلص من اللوائح غير الضرورية ، والحفاظ على المهام التنظيمية الأساسية للدولة، ومراجعة جميع الإجراءات الخاصة بالجهات الحكومية ، وجميع خطواتها ، والتوسع في استخدام تقنيات وأساليب التكنولوجيا الحديثة في العمل وتطوير أنظمة الرقابة من خلال إقامة تنظيم رقابي مركزي واحد يتولى القيام بمهمة الرقابة الخارجية على الجهاز الإداري ، ودمج جميع هذه الهيئات

والأجهزة الرقابية المستقلة الحالية بداخله من خلال بناء شبكة إلكترونية متكاملة والتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وأضراره علي المواطن والدولة وتحفيز المواطنين علي الإبلاغ عن وقائع الفساد، والعمل على دعم المسابقات، وتقديم الأوسمة المدنية كوسام الجمهورية ووسام الاستحقاق للشخصيات التي تقدم جهودا ملموسة في مكافحة الفساد، وتعزيز آليات المساءلة المجتمعية، وتشكيل دوائر خاصة بالمحاكم لنظر جميع القضايا المتعلقة بالفساد دون اقتصارها على الكبرى منها كما هو معمول به حاليا بمحاكم الاستئناف، وسرعة العمل علي الفصل فيها ، مع تغليظ العقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجرائم ، بمجالات وأنشطة هذه الوزارات ، مع الاستعانة بنتائجها في تطوير العمل الإداري ، وصياغة الخطط والأنشطة وفقا لأسس علمية حديثة وتعديل قواعد المفاضلة بين المتقدمين لتولي الوظائف العامة على أن يتم تقديم الأعلى في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وفي حالة التساوي في النتائج يقدم الحاصلون على درجات علمية أعلي (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) ثم الأعلى في مرتبة الحصول على المؤهل ، تشجيعا للبحث العلمي وتدعيما للجهاز الإداري بموظفين لديهم مهارات البحث ، وشغل الوظائف الحكومية عبر لجان لامركزية ، مع ضرورة وجود الإشراف المركزي لمنع الوساطة والمحسوبية والمحاباة ودعم مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين وكذلك ضرورة تصميم برامج تدريبية داخل الوحدات الحكومية ، والاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية داخل الوحدات الحكومية حيث أن استخدام تقنيات وتكنولوجيا المعلومات في مجال العمل الإداري يؤدى إلي تقليص المعاملات الورقية ، وتحييد العنصر البشري من التعامل المباشر مع الجمهور، والعمل علي الربط الإلكتروني بين قطاعات الدولة المختلفة ، ويساعد ذلك في القضاء علي الفساد وتخفيف أعباء العمل الإداري ، فضلا عن تلبية المتطلبات المتزايدة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات العامة، من خلال تقصير المدة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة.[٢]

دراسات حول دور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

تسعى مصر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتؤمن مصر بأن القضاء على الفساد هو المفتاح السحرى لزيادة تدفق الاستثمارات ونجاح منظومة الإصلاح الاقتصادي، حيث نجحت الدولة المصرية فى مواجهة الفساد والتصدى له بشتى صوره، خلال الإستراتيجية الأولى، وهى الآن تبدأ الإستراتيجية الثانية بنجاح متواصل، وكانت مصر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وكانت سباقة في دعم أجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد من خلال أجهزة النيابة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات وأجهزة وزارة الداخلية ووحدة مكافحة

[٢] أحمد البرى ، دليل النجاح فى مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx

غسيل الأموال ، بخلاف هيئة الرقابة الإدارية التي تمثل مصر في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وانتهت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد المشكلة بالقرار رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠، والمعدل بالقرار ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤- من تنفيذ ما يقرب من ٩٩% من محاورها وأهدافها، حيث تمكنت هيئة الرقابة الإدارية من الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومى، وارساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين فيه، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة، وتعزيز التعاون المحلى والإقليمى والدولى بجانب مشاركة منظمات المجتمع المدنى، وتأتى هذه الاستراتيجية تنفيذا للمادة ٢١٨ من الدستور التى تنص على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون[٣].

أنجزت النيابة خلال عام ٢٠١٤ (١٤٨٨١٥) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق وكانت القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٣ (١٣٠٥٦٣) قضية بزيادة قدرها عدد (١٨٢٥٢) قضية ، كما أنجزت خلال عام ٢٠١٥ (١٥٣٧٦٣) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق وكان عدد القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٤ عدد (١٤٨٨١٥) قضية بزيادة قدرها (٤٩٤٨) قضية. وأنجزت خلال عام ٢٠١٦ (١٨٩١٥٦) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق، وكانت القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٥ (١٥٣٧٦٣) قضية بزيادة قدرها (٣٥٣٩٣) قضية [٤].

وقد مضت أربع سنوات منذ أن أطلقت مصر إستراتيجيتها الوطنية الأولي في اليوم العالمي لمكافحة الفساد ، حيث تضافرت جهود كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة مع جهات إنفاذ القانون من أجل تفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الاستراتيجية ، وتولت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية كما تولت أمانتها الفنية مهمة رصد ومتابعة أفضل الممارسات الناجحة وكذلك الوقوف علي التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية في نسختها الأولي، وقد رسخت الاستراتيجية مبادئ المحاسبة والمساءلة دون أية مجاملة أو تمييز وعبرت في أهدافها واجراءاتها التنفيذية عن رسالة قوية مفاداها أن محاربة الفساد والوقاية منه مسئولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع ، وأعلنت حق المواطن في التعرف علي النتائج والجهود

---

٣ أحمد البرى ، دليل النجاح في مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx

٤ عبد الله محمود ، ٣ محاور بتقرير النيابة الإدارية ضمن خطة مصر لمكافحة الفساد ونسبة الإنجاز ٩٢%، الرابط:
/ https://www.youm7.com

المبذولة في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها، وتؤكد الخطوات المتسارعة التى قطعتها هيئة الرقابة الإدارية والجهات المعنية أن مصر صارت واحدة من أكثر دول العالم مكافحة للفساد، والدليل هو النجاح الكبير فى التصدى له خلال المرحلة الأولى، والبدء فى المرحلة الثانية تمهيدا للقضاء عليه، إشادة دولية بالإستراتيجية المصرية لمكافحة الفساد، أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصري المبذول في هذا الشأن حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية كإحدي أهم الممارسات الناجحة لمصر في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وعلي الرغم من النجاح الذي تحقق من جراء تطبيق الاستراتيجية الأولي إلا أن مصر أكدت التزامها بمواصلة الجهود من أجل الوصول إلي درجات أفضل في مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلي من النزاهة والشفافية، ترتكز رؤية الاستراتيجية علي مجتمع يدرك مخاطر الفساد ويرفضه بدعم من جهاز اداري يعلي قيم الشفافية والنزاهة ومشهود له بالكفاءة والفعالية، وتؤكد رسالة الاستراتيجية تحديد وتقييم مخاطر الفساد في مصر والعمل علي الوقاية منه ومكافحته من خلال وضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التي تكفل محاصرته وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد ودعم قدرات واستقلال أجهزة وهيئات منع الفساد والارتقاء بمستويات الشفافية والنزاهة في الدولة بإشراك كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والاقليمية والدولية تحقيقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتفعيلا للاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بمكافحة الفساد خاصة الاتفاقية الأممية والعربية والافريقية، وقد أسفر التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته والاستعانة بخبراء في مجال العلوم الاجتماعية وعلم الادارة عن وضع المقومات الأساسية للنسخة الثانية من الاستراتيجية العامة للدولة المصرية في هذا المجال، حيث تم إعدادها عقب دراسة التحديات التي أظهرتها استراتيجية ٢٠١٨/٢٠١٤ لتلافيها ، وبعد دراسة العديد من التجارب الدولية في سبل مكافحة الفساد وتحديد أنسب الطرق للتطبيق علي الحالة المصرية[٥].

تكون مدة الاستراتيجية ٤ سنوات تبدأ من يناير ٢٠١٩ حتي نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، ويتطلب تحقيق الأهداف والإجراءات المقترحة لمكافحة الفساد والحد من آثاره الكثير من الجهد من كافة أطراف منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته مما يتطلب تنفيذ تلك الجهود في إطار تكاملي بحيث تصبح أكثر قدرة علي مواجهة التحديات المختلفة التي قد تحول دون نجاحها[٦] .

---

[٥] إبراهيم قاسم - حازم عادل، تعرف على ٩ أهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الرابط :
/ https://www.youm7.com

[٦] هشام عبد الحفيظ ، إطلاق المرحلة-الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ، جريدة الجمهورية نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الادارية ، ١١ ديسمبر٢٠١٨ الرابط algomhuria.net.eg/algomhuria/today//misc

دراسة بعنوان الفساد الاداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة:

تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية في مؤسسات الدولة ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالإصلاحات الشاملة في مؤسسات الدولة مما يؤدي الى دعم الاقتصاد والنهوض بالمجتمع وجعله معافى من الآفات الخطيرة وتوصلت الدراسة الى ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم يسبب تفشي ظاهرة الفساد، حيث أن السبب الأساسي للقضاء على الفساد هو وضع حلول بصورة شاملة تتناول هكلية المؤسسات الحكومية وبنيتها والعنصر البشري وتنظيم أساليب العمل، أن الفساد الإداري والمالي يصبح عائقا أمام التنمية والإصلاحات الأقتصادية اذا أنتشر في القطاعات الحكومية والأهلية والتوافق المتكامل بين المؤسسة وموظفيها وبين القطاع الخاص ووجود الشعور الوطني سيحقق الإصلاح في عملية الفساد، تفعيل الإعلام والصحافة وتنظيم الاتصال بين الدوائر الرسمية يساعد في في نشر الأخلاقيات الوظيفية والثقافة الضريبية يكون سببا في معالجة الفساد الاداري والمالي ، إتباع الوسائل العلمية المتقدمة لحفظ الوثائق يقلل من التلاعب حيث توصى الدراسة بتعاون الإدارة العليا والموظفين والتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفساد وبذل الجهود الكبيرة والتكاتف لمواجهتة والقضاء عليه لأنه مهمة وطنية مقدسة، تفعيل عمل هيئات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية و تطبيق القانون للقضاء على التجاوزات الغير السليمة، التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والإنتاجية للموظفين وتحفيز الجيد منهم، والاهتمام بتتقارير الشفافية الدولية، تنفيذ عدد من أنظمة العمل الالكترونية التي تمكنها اعلى أكتشاف السلبيات والانحرافات في العمل، القيام على عدم تبلور ظاهرة الفساد الخطيرة التي يجعلها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة، حرص الدول على محاربة الفساد الاداري والمالي لانه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب اعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدم والرفاهية الاقتصادية، بالاضافة الى تفشي هذه ظاهرة يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة وعدم تحقيق الأهداف[٧].

أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية:

وتهدف الدراسة الى القاء الضوء على أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية وتوصلت نتائج الدراسة الى أهمية ظاهرة الفساد الإداري على المجتمع العربي اذ اكدت الدراسة ان الفساد له أثر بالغ على ادخال القيم الشاذة كالنفعية والانتهازية وتغليب المصلحة الشخصية على الصالح العام وتخريب العلاقات الأجتماعية التي يمكن ان تهدد وتقضي على أسس ومعايير

[٧] **صالح عبد العال (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، جامعة المنوفية، ص١١٦.**

التماسك الأجتماعي ولايمكن تحجيم دور الفساد الإداري عبر تحميل الدولة المسؤولية الكاملة، اذ لابد أن تشترك في هذه العملية كل المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة هذه الافة الخطيرة، أهمية دور مؤسسات التعليم لخلق جيل مكتسب ثقافة مبنية على الحقائق المتعلقة بأثار الفساد الإداري سيساهم بصورة او بأخرى لتحجيم إنتشار قيم الرشوة والإستيلاء على المال تحت مبررات غير موضوعية وغير أخلاقية، لايمكن أن تتم عملية مكافحة الفساد الإداري بدون مراقبة ومساءلة لأي موظف في الدولة مهما كانت درجته الوظيفية صغيرة أم كبيرة حتى تثبت صحة إتهامه بارتكاب مخالفات من شأنها ان تدخل في باب الفساد الحكومي، ضرورة تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص وأجهزة الدولة من أجل سد أي ثغرة تشكل مكانا رخوا لنمو الفساد الاداري[٨].

دراسة بعنوان ظاهرة الفساد الادارى هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع

اسباب الفساد الإداري من المعلوم ان هناك اسباب عديدة للفساد تختلف باختلاف المنظمات والافراد والبلدان ويمكن تحديد ثلاثة مجموعات رئيسية من اسباب الفساد وكالأتي

١- الاسباب الفردية: تعزى هذه الاسباب الى طبيعة شخصية الفرد فالقيم الاخلاقية التي يحملها الفرد والتي اكتسبها اصلا من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد التي يحملها هذا المجتمع. فالطمع وسواه من الامراض النفسية هي اسباب فردية بحتة غالبا ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيها وهذه تدفع الفرد الى ارتكاب انحرافات معينة وقد اثبتت بعض الدراسات وجود . صلة بين جرائم الفساد وبعض الخصائص الشخصية لمرتكبيها مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والبيئة التي يعيش فيها

٢- الاسباب التنظمية: فقد تكون المنظمة هي سبب رئيس في تفشي ظاهرة الفساد فقد تكون الادارة العليا للمنظمة هي نفسها احد :الاسباب الرئيسية الداعمة لتفشي ظاهرة الفساد من خلال

ا- رسم وتحديد الستراتيجيات والسياسات التي تخدم فئات معينة واغراض شخصية لبعض العاملين في المنظمة او خارج المنظمة

ب- اتخاذ القرارات غير الداعمة لديمومة وبقاء المنظمة

ج – وجود خلل في القوانين والانظمة بحيث اصبحت تدعم حالات الفساد

د – اختيار العناصر القيادية غير المناسبة للعمل القيادي

هـ – اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند اليه ودخول عنصر وان كل ذلك سينعكس على الجنوح وعدم الحكمة في . .المحاباة من اجل قرابة او مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الاسباب الخفية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات و السياسات غير الداعمة للاهداف الاساسية للمنظمة .وسيصبح الفساد جزء من الثقافة

[٨] محمود يوسف (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، كلية العلوم السياسية, جامعة القاهرة ١٣٦.

التنظيمية ويساعد في نشوء هيكل تنظيمي وانظمة اتصالات غير رسمية تعمل على تدمير الهيكل التنظيمي الرسمي وتساهم في تدمير الادوات الاخرى المهمة لعمل المنظمة.

٣- عوامل البيئة: وتكمن هذه العوامل في الفرص المهيأة للفرد لممارسة الفساد الإداري ويمكن تصنيف الاسباب البيئية الى ثلاثة

أ- الاسباب الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من اهم الاسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري. فالنقص في مدخولات الافراد الى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الاجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الاجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الاجور سبب مهم في زيادة ميول بعض الافراد الى تحقيق مدخولات اضافية من خلال طرق غير مشروعة. اذ قد يكون الفرد مضطرا لهذا العمل لزيادة مدخولاته من خلال الانخراط في جوانب الفساد الاداري لتغطية تكاليف المعيشة. كما ان حالات التضخم وارتفاع الاسعار اسباب اخرى تنعكس على مدخولات الافراد وتزيد من الاعباء المعاشية للفرد .

ان انخفاض الاجور وارتفاع مستويات التضخم قد تكون ناجمة عن اتباع سياسات مالية خاطئة او انخفاض الناتج القومي الإجمالي من جراء انفاق الدولة على قطاعات غير منتجة او زيادة الانفاق العام بمستويات اعلى من المستويات الطبيعية اوموازنة الدولة غير الصحيحة (اعطاء قطاعات غير مهمة تخصيصات كبيرة والعكس بالعكس صحيح) او عدم توازن ميزان المدفوعات .هذه كلها اسباب سينعكس على القدرة المعيشية للفرد وستشكل الارضية المناسبة لموظفي القطاع العام والخاص لارتكاب الفساد

ب- الاسباب الاجتماعية : وهذه الاسباب تكمن في تاثير القيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسك الافراد بها وتأثرهم ومدى القدرة على نقلها الى داخل المنظمة التي يعملون فيها.فوجود اطر اخلاقية لسلوكيات الافراد في المجتمع ستكون بمثابة الموانع او المصدات ضد

الانحراف او الانسياق نحو اطر ضعيفة وهشة ممثلة بالفساد الاداري وهذا من شانه ان يؤدي الى منع انتشار حالات الفساد.وقد اشارت بعض الدراسات الى تاثير الدين على الفساد الاداري فالمجتمعات التي يكون فيها تاثير المد الديني واضح اقل ميلا للفساد من المجتمعات الاخرى.اما في اطار الهيكل الجنسي للسكان وجد ان المراة اقل ميلا للفساد من الرجل.وقد يكون ذلك بسبب

ج- الاسباب السياسية .المسؤولية الاجتماعية الملقاة على الرجل في تحمله الاوزار العائلية وغيرها من المسؤوليات

وتعد هذه الاسباب هي الاخطر من نوعها حيث تقود هذه الاسباب الى الولاءات الجزئية والتي تقود الى تحقيق مصالح اقلية دون المصلحة العامة.حيث يتم التاثير على القرارات الادارية من خلال الانتماءات السياسية وبالتالي سيشكل ذلك تكتل لتحقيق مصالح فئات معينة واستخدام او تشريع القوانين باتجاه مصالح هذه الفئات على حساب فئات اخرى ويعتمد ذلك على مقدار السلطة والقوة التي تتمتع بها هذه الفئات اذ لوحظ ان الفساد الاداري يزداد كلما تمتع بعض هذه الفئات السياسية بالقوة والحرية على اتخاذ القرارات

وان هذه الفئات ستتخذ كل القرارات اللازمة التي تزيد من سلطتها وقوتها على حساب الفئات الاخرى والمصلحة العامة وسيشكل ذلك اخطر انواع الفساد [9] .

رسالة دراسة بعنوان " المدخل القانوني للقانون الإداري

أوصت الرسالة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري، ومنها استصدار قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية والوضوح وتحمل المسئولية، حيث أشارت إلى أن تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة، والحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة، فضلا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف .العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة

وأكد الباحث أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها: غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، .وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية

وأشارت الرسالة إلى أن من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري؛ تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية، بحيث يتم تحديد القطاعات الأجدر بالتطوير، وأولويات هذا التطوير، واللوائح والقوانين المستهدفة، فضلا عن ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على ما يواجه هذا التطبيق من تحديات، انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة [10] لا سيما أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من يصعب تجنبها أو السيطرة عليها. ومن ثم يلزم مجابهته والقضاء عليه لتعزيز وتدعيم جهود جهود الإصلاح

دراسة تحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة و مدى مواجهة الفساد الادارى فى القطاع الحكومى

ظهرت الحاجة لتحديث وتطوير الجهاز الإداري للدولة بهدف تدعيم قدرته على الوفاء برسالته الأساسية لتحقيق النهضة التنموية المأمولة، ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة برفع القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية ، وتهيئة . المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة ويمثل التطوير الإداري محور فعال في إستراتيجية التنمية الشاملة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دراسة تحليلة لإستراتيجية التنمية المستدامة: لرؤية مصر ٢٠٣٠ ومدى مواجهتها لمشكلات خطط الإصلاح الإداري فى القطاع الحكومي المصري خلال العقود السابقة ، وتقييم الخطط الحالية والمستقبلية بهدف توفير خبرات ومدخلات لدعم وتطوير الجهاز الحكومي المصري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة على الأجلين المتوسط .والطويل

[9] احمد هاشم الثقال (٢٠١٠) ظاهرة الفساد الادارى هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع ص ٥٠

[10] محمود عبد الفضيل (٢٠١٩) اطروحة ماجستير بعنوان" المدخل القانوني للقانون الإداري ص ١٤٤

: يتم في إطار ذلك الهدف ، تحقيق الأهداف الفرعية التالية

١- تقييم أوضاع الجهاز الحكومي المصري وفق المؤشرات العلمية المناسبة ، والتعرف على خطط الإصلاح الإداري الأساسية ، ومدى تحقيقها لأهدافها المنشودة من خلال معايير علمية ومنهجية محددة

٢- مراجعة وتقييم رؤية ، وأهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية باستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠

٣- مراجعة وتقييم مبادرات ومشروعات الإصلاح الإداري في خطط وبرامج التنمية متوسطة الأجل وخطط التنمية المستدامة السنوية

٤- استخلاص خبرات ودروس مستفادة لتعزيز دور خطط الإصلاح الإداري في تعزيز التنمية المستدامة في مصر في ضوء المراجعة التاريخية ، وفى ضوء الخبرات العالمية والإقليمية.

: قد أظهرت النتائج التالية

١- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإصلاح الإداري على مهارات ومناخ العمل والإدارة بالمشاركة .1

٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للعناصر المختلفة الإصلاح الإداري (إعادة الهيكلة – الثقافة التنظيمية) على .2 نظام الرقابة الداخلية..

٣- يوجد تأثير معنوي ذو ٤- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على الفساد الاداري والشفافية الادارية

٥- دلالة إحصائية للعناصر المختلفة للإصلاح الإداري على تبسيط الإجراءات في تقديم الخدمات للجمهور:[11]

دراسة بعنوان الفساد الادارى و اثارة على كفائة المؤسسات و الرعاية الاجتناعيى

و تناولت الدراسة

آثار الفساد الإداري إستراتيجية مكافحة الفسادوتجارب بعض الدول في مكافحة الفسادوالجهود الدولية لمكافحة الفساد, تحقيق كفاءة الأداء بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كإستراتيجية لمكافحة الفساد الإداري, كفاءة الأداء بمؤسسات الرعاية الاجتماعية, مقومات كفاءة الأداء بمؤسسات الرعاية الاجتماعيةوالمبادئ الأساسية لتحقيق كفاءة الأداء بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ثم تحليل بيانات الدراسة الميدانية ونتائجه.12

<u>دراسة بعنوان النتغيرات الاجتماعية و التشريعية المرتبطة بالفساد فى القطاع الحكومة</u>

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المركبة التي تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وهي تتجلى بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة ساعد على ظهورها وانتشار ممارستها داخل المجتمعات العديد من العوامل والأسباب منها: انعدام ممارسات الحكم الرشيد وغياب المساءلة والشفافية والسياسات العامة الضعيفة وغياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة والطمع الإنساني، إلى جانب ما وصل إليه الفساد من ذكاء يعود إلى ذكاء ممارسيه،

[11] ايمن محمد عبد الرازق (٢٠١٩) دراسة تحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة و مدى مواجهة الفساد الادارى فى القطاع الحكومى ص ١٢٠

[12] جيهان كشك (٢٠١٨) الفساد الادارى و اثارة على كفائة المؤسسات و الرعاية الاجتناعيى ص ٢٠

وقد أشارت دراسة إلي أنه كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن انتشار الفساد والإهمال وسوء

تقديم الخدمة العامة في الإدارات الحكومية، كما تواجه الإدارة الحكومية في مصر حاليا مجموعة من التحديات الكبيرة، والعديد من المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية على الصعيدين الداخلي، والخارجي ذات تأثير واضح على مناخ وبيئة العمل الإدارية، لذا يعد إصلاح الإدارة الحكومية في مصر من أكثر القضايا التي تشهد اهتماما متواصلا خلال السنوات الماضية سواء كان ذلك على مستوى الحكومات المتعاقبة التي جعلت هذا الإصلاح ضمن مهامها الأساسية، أو على مستوى الجهات الأكاديمية والبحثية،

بالاضافة إلي الاحاطة بظاهرة الفساد وآليات مكافحته، والتعرف علي أخلاقيات الموظف العام أثناء أداء عمله للحد من ظاهرة الفساد الإداري، ،

و تناولة ايضا ظاهرة الرشوة فى الجهات الحكومية وأوضحت الدراسة انتشار مظاهر الفساد وبالأخص الرشوة، وألقت الدراسة الضوء علي ظاهرة الفساد والعوامل المسببة له وآثارها وقدمت مقترحات لعلاج هذه المظاهر، ولقد أدت هذه الأسباب وغيرها إلى انتشار الفساد وتغلغله في كافة نواحي الحياة فظهر الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي والمالي والإداري والتشريعي، لذا اهتم الباحث بدراسة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والتشريعية المرتبطة بالفساد الإداري في القطاع الحكومي بالتطبيق علي العاملين بالوظائف الإدارية الوسطي والعليا.

و من اهمية الدراسة

١- الوقوف على أنماط الفساد الإداري والكشف عن أسبابه ذلك أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد الدول والمجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء.

٢- يعد الفساد الإداري من أهم المعوقات التي تواجه الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة فلا يمكن تحقيق الإصلاح الإداري من دون وضع آليات للحد من هذا الفساد.

٣- إضافة إلى خطورة الفساد الإداري وتأثيراته على سائر أشكال الجرائم وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية حيث أنها تلحق ضررا كبيرا بموارد البلدان وباستقرارها السياسي وتطورها الاقتصادي والاجتماعي وينال من القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية وزيادة تكلفة الخدمات العامة.

و توصلت الدراسة الى

- أن أفراد عينة البحث الحالي من الموظفين يتسمون بسمات العوامل الخمسة الكبرى (يقظة الضمير، الطيبة، الانبساطية، الصفاوة، وأخيرا العصابية) على التوالي، ويتسق ذلك مع دراسة مهدي فهمي التميمي ٢٠١٣ التي توصلت إلي وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية من جهة والفساد الإداري من جهة أخرى، ومن بين هذه المتغيرات التقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية والتنشئة والتعليم.

- تمتع الموظفين بمستوى جيد من سمة مجابهة الفساد، و الالتزام التنظيمي، والرضا الوظيفي والعوامل الديموغرافية ارتبطت بإدراك الموظفين لتقييم الأداء المتعلق بالكفاءة والفاعلية.

– لم تظهر نتائج البحث وجود ارتباط دال بين الفساد والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية من جهة ولم يكن الجنس والمستوى الإداري متغيرات مؤثرة في إحداث الفروق في العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية والفساد من جهة ثانية، ويتسق هذا مع دراسة سليمان بن محمد الجريش ٢٠٠٣ التي توصلت إلي أن مسؤولية الموظف العام مرتبطة مع سلطته الوظيفية، فبقدر هذه السلطة الممنوحة تكون المسؤولية بغض لنظر عن العوامل الشخصية لديه.

– ضرورة نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها والمعالجة لتفادي عودة المشكلة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة الغرض منها مكافحة الفساد والحد منه.

– توجيه أنظار المسئولين في الوزارات عينة الدراسة إلى أهمية توفير الأجواء الآمنة والمستقرة التي تساعد الموظف على تطوير وتحسين الأداء.

– الاهتمام بإقامة الأنشطة الاجتماعية والثقافية المناسبة والتي من شأنها أن تخفف من الشد والتوتر التي قد يعاني منها الموظف نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها في الوقت الراهن.

– إجراء دراسة لمعرفة علاقة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بمتغيرات أخرى لم يتضمنها البحث الحالي مثل بيئة العمل بالنسبة للموظفين– مستوى العلاقات والاتصال داخل الجهاز الإداري – البيئة الخارجة والداخلية التي تؤثر علي القرارات الوظيفية.[13]

<u>دراسة باللغة الانجليزية بعنوان العلاقة بين الحوكمة الجيدة والفساد الإداري</u>

Gisselquist,Rachel M.(2012), Good governance as a concept and why this maters for development policy , United nations university , March 2012 , page 8.

"تناولت هذه الدراسة العلاقة بين "الحكم الرشيد" و "الفساد الإداري.

من أجل الكشف عن هذه العلاقة والقاء الضوء عليها ، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية:

تناول القسم الأول الإطار المنهجي للبحث ، بينما ركز القسم الثاني على موضوع "الحوكمة الرشيدة" ، بينما خصص القسم الثالث لـ "الفساد الإداري" أما القسم الرابع فيلقي الضوء على العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري علاوة على ذلك ، تم تناول المقدمة والاستنتاج والتوثيق والمراجع.

لحل هذا السؤال ظهرت مشكلة النقطة المحورية للبحث عن طريق طرح السؤال: ما نوع العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري؟ والعثور على إجابة ، قام الباحث بإعادة بناء السؤال الرئيسي وتقسيمه إلى استفسارات صغيرة مقسمة مثل: ما المقصود بالحكم الرشيد؟ ما المقصود بمفهوم الفساد الاداري؟ ما هي متطلباتها ومعاييرها الرئيسية؟ وأخيرا ، كيف ستتعامل الحوكمة الرشيدة مع الفساد الإداري؟

[13] محمد احمد عبد المنعم زمزم ٢٠١٩النتغيرات الاجتماعية و التشريعية المرتبطة بالفساد فى القطاع الحكومة رسالة ماجستير (ص ١٤)

حاولت هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف من خلال إظهار مفهوم الحكم الصالح ومبادئه الأساسية من خلال تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري وكذلك من خلال التعرف على دور ونوع الحكم على وجه التحديد الحكم الرشيد الذي ينشط علاوة على ذلك ، من خلال تقديم توصيات تساعد وتساعد على تبسيط تطبيق مبادئ الحكم .الأداء التنموي والاقتصادي للبلاد .إلى جانب تقديم الاقتراحات التي تحدد هيمنة الفساد الإداري .الرشيد

وخلاصة القول ، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: الحكم الرشيد والحكم الجيد القائم على حوار بين الحكام والشعب وكذلك من خلال توسيع إمكانات وقدرات المواطنين على الاختيار بحرية والمشاركة في تقنيات فعالة للمساءلة والمساءلة. الرقابة وفقا لأحكام القانون ، تلعب دورا أساسيا في تمكين البيئة القانونية لإنشاء نظام ديمقراطي للحكومة لتحقيق المشورة الإدارية للقضاء على جميع أشكال الفساد الإداري من خلال عدد من التقنيات مثل المشاركة الشعبية وواسعة الانتشار في الحكم من خلال شرعية التمثيل .المؤسسي وتفعيل دور المنظمات المدنية في اتخاذ القرارات أو المشاركة الحقيقية للحصول على المعلومات

يتبنون ويعتمدون على الحكم الرشيد كمنهج فعال للقضاء .تولي المؤسسات الدولية اهتماما للعلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري وبما أن الفساد الإداري يعتبر عائقا رئيسيا يقف في وجه عملية التنمية ، وكلما زاد الفساد ، كلما ازداد تخلف .على الفساد الإداري ونتيجة لذلك ، يتم الاتفاق بشكل عام على .ومن هنا يدفع الباحثون والمؤسسات والدول للبحث عن تقنيات فعالة للقضاء عليها .الدول إرساء هيمنة الحكم الرشيد ومكافحته على الفساد الإداري حيث أن هذا النوع من الحكم ، أي (جيد) اعتمد آليات واجراءات فعالة .للقضاء على الفساد

عندما يتم استيفاء شروط ومتطلبات الحكم الحكيم ، ستكون هناك طرق فعالة .هناك صراع متبادل بين الحكم الرشيد والفساد الإداري لذلك ، تم .[14]لمحاربة الفساد ، وعندما تغيب متطلبات الحكم الرشيد ، سينتشر الفساد الإداري ويتوسع في نهاية المطاف لا مفر منه التحقق من الفرضيات الرئيسية للبحث تحت العنوان: "هناك علاقة معاكسة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري

<u>دراسة باللغة الانجليزية بعنوان مراجعة مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد</u>

Gina Hinojosa and Maureen Meyer, 'The Future of Mexico's National Anti-Corruption System: : The Anti-Corruption Fight Under López Obrador', August 2019

نتيجة لسن التعديل الدستوري لمكافحة الفساد في مايو ٢٠١٥ ، تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد الرئيسية في المكسيك ، النظام الوطني لمكافحة الفساد ، الذي يركز على توفير الإطار القانوني للإشراف على المسؤولين الحكوميين والأحزاب الخاصة في مكافحة –سياق مكافحة الفساد والرشوة .ينسق النظام الوطني لمكافحة الفساد على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والبلديات لمنع جرائم الفساد واكتشافها وملاحقتها .كان محور التعديل الدستوري لمكافحة الفساد هو القانون العام للمسؤوليات الإدارية ، الذي يعاقب الآن كل من

[14]Gisselquist,Rachel M.(2012), Good governance as a concept and why this maters for development policy , United nations university , March 2012 , page 8.

الموظفين العموميين والأحزاب الخاصة ، بما في ذلك الأفراد والكيانات القانونية ، على أي رشوة للموظفين العموميين ، سواء في الحكومة الفيدرالية أو الولاية أو البلدية سياق الشراء أو غير ذلك .هذا العنصر الرئيسي ،[١٥]

[15]Gina Hinojosa and Maureen Meyer, 'The Future of Mexico's National Anti-Corruption System: : The Anti-Corruption Fight Under López Obrador', August 2019

ثالثا: الإطار النظرى

تعتبر منطقة المعادي للتكنولوجيا **Maadi Technology Park** أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية بما في ذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاستثمار ومحافظة القاهرة، وتم تطوير المنطقة بهدف الاستفادة من الامكانيات المتنامية والواعدة التي تمتلكها صناعة مراكز الاتصال وذلك من خلال تأسيس مجتمع حيوي دينامي يمكن الشركات العالمية والمحلية من مباشرة أعمالها على الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٢، تولت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات مسؤولية الإشراف على منطقة المعادي للتكنولوجيا والتي تشمل مسئولية إدارة الحملة الترويجية والتسويقية للمنطقة وتوفير التوجيه والدعم واعداد حزمة الحوافز التي تهدف إلى جذب المستثمرين لتأسيس وتطوير أعمالهم في منطقة المعادي التكنولوجية، وباشرت هيئة إيتيدا أعمال الانشاءات على قدم وساق وانتهت من تأسيس ٨ مبان في أوائل عام ٢٠١٤ والتي من شأنها توفير نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٩،٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، ومن المقرر استكمال المراحل الاستثمارية ووضع اللمسات الأخيرة لإنشاء ٢٧ مبنى جديدة ليصل مجموع المباني ٣٨ منشأة، وفقا لخطة العمل الموضوعة والتي تنص على أن تعمل منطقة المعادي التكنولوجية بكامل طاقتها بدء من عام ٢٠١٧. ويجري العمل حاليا في تحضير المنطقة الاستثمارية لتوفير ٤٠،٠٠٠ فرصة عمل مباشرة بمجرد الانتهاء من كامل مراحلها بالإضافة إلى ١٠٠،٠٠٠ فرص عمل غير مباشرة حيث تهدف الدراسة الى مكافحة الفساد الحكومي من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية، تعزيز جهود الإصلاح الإداري والتغلب علي جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلي مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وذلك بالتطبيق على القرية التكنولوجية بالمعادى.

رابعا: الجانب التطبيقى ومناقشة النتائج

منهجية البحث:

أعتمد الباحث على المنهج الوصفى التحليلى من أجل وصف وتحليل" مكافحة الفساد الإدارى والتنمية المستدامة فى مصر دراسة تطبيقية على مشروع المناطق التكنولوجية بالمعادى لتوضيح نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها، حيث أن المنهج الوصفى التحليلى الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا فالتعبير الكيفي يصف خصائص الظاهرة بينما التعبير الكمي يعطى وصفا رقميا لمقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات إرتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى وأعتمد البحث على البيانات التى تم جمعها من خلال الإستبانة (إستمارة إستقصاء), المقابلات الشخصية، والملاحظة الشخصية.

عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة شمول جميع العاملين بالمناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى تم استخدام العينة العشوائية حيث يقدر عدد الاستبانات التي تم توزيعها فى الدراسة ١١٢إستبانة حيث أنها شملت العاملين بوزارة الاتصالات والعاملين بالمناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى، وبعد الإنتهاء من تحديد عينة الدراسة تم توزيعها على افراد العينة من كلا الجنسين بشكل تناسبى بواقع (٦٢) إستبيان للذكور، (٤٩) إستبيان للإناث وقد تم إسترجاع جميع الإستبيانات وكانت نسبة إستجابة أفراد عينة الدراسة ١٠٠%، أيضا أعتمد الباحث فى إعداد الدراسة على المقابلات والملاحظة الشخصية، وفيما يلى الوصف التفصيلى للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة كما فى الجدول التالى:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة الإتصالات والعاملين بالمناطق التكنولوجية بالمعادى وعددهم كالتالى:

الوصف التفصيلي لمجتمع الدراسة:

م	مجتمع الدراسة	الجنس		العدد
		ذكور	الإناث	
١	العاملين بوزارة الإتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعادى	٦٢	٤٩	١١١
الإجمالي		٦٢	٤٩	١١١

ويتبين من الجدول السابق أن: إجمالى حجم العينة التى تم توزيعها على العاملين بوزارة الإتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعادى ١١١ عينة وشملت العينة ٦٢ من الذكور و٤٩ من الإناث وسوف يتم تحليل هذه البيانات من خلال مكافحة الفساد الإدارى والتنمية المستدامة فى مصر وذلك بالتطبيق على المناطق التكنولوجية بالمعادى.

أولا: الخصائص الديمغرافية الخاصة بالعاملين بوزارة الإتصالات والمناطق التكنولوجية فى مصر:

وفيما يلى الوصف الإحصائي التفصيلي للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة التى تم توزيعها على العاملين بوزارة الإتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعادى ويوضح الجدول التالى توزيع أفراد عينة التكرارات للخصائص الديمغرافية الخاصة بالعاملين بوزارة الاتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعاد:

يتبين من الجدول السابق:

ويتبين من خلال تحليل البيانات الديمغرافية الخاصة بالعاملين بوزارة الاتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعادى المشاركين فى

مسلسل	الخصائص الديمغرافية	الجنس	التكرار	النسبة
(١)	النوع الاجتماعي	ذكر	٦٢	%٥٦
		الإناث	٤٩	%٤٤
		المجموع	١١١	
(٢)	السن	أقل من ٤٠عاما	٧٦	%٦٨
		من٤٠:٥٠ عاما	٤٩	%٣٢
		المجموع	١١١	
(٣)	المستوى العلمي	دكتوراه	٢٨	%٢٥
		ماجستير	٢١	%٢٠
		مؤهل عالى مناسي	٢٦	%٢٣
		مؤهل فوق متوسط	٢٥	%٢٢
		مؤهل متوسط	١١	%١٠
		المجموع	١١١	
(٤)	المستوى الإدارى	رئيس إدارة مركزية	١٠	%٩
		مدير عام	٣٨	%٣٤
		مدير إدارة	٤٧	%٤٢
		موظفين	١٦	%١٤
		المجموع	١١١	
(٥)	مستوى التعامل مع الحاسب الآلي والإنترنت	جيد	٧٣	%٥٧
		متوسط	٣٢	%٤٣
		ضعيف	٦	%٥
		المجموع	١١١	

البحث معظمهم من الذكور بحيث تشير نتائج البحث أن نسبتهم تقدر ٥٦% وهى أعلى نسبة من الإناث التي تمثل ٤٤% ولكن يوجد تجانس بين مشاركة الإناث والذكور، وأن الفئة العمرية أقل من ٤٠ سنة تمثل اعلى نسبة وهم أعلى مشاركة فى البحث وأعلى، وان درجة مدير إدارة بنسبة ٤٢% وتمثل أعلى فئة مشاركة فى البحث وأن أعلى فئة فى التعامل مع الحاسب الآلي والإنترنت تقدر ٥٧% بتقدير جيد وهذا يعنى أنه يوجد نسبة من العاملين بوزارة الإتصالات والمناطق التكنولوجية لا تتعامل بشكل جيد مع الحاسب الألى بحيث تقدر هذه النسبة ٤٨% وتعتبر هذه من ضمن التحديات التى تواجه مكافحة الفساد والتنمية المستدامة فى مصر بحيث تشير تحليل نتائج التساؤلات الخاصة بالبحث أن وزارة الإتصالات والعاملين بالمناطق التكنولوجية فى المعادى فى حاجة الى يحتاج وجود بعض المهارات حول استخدام الحاسب الآلي والانترنت بشكل عام، استخدام بعض البرامج التي تخدم العملية الإدارية.

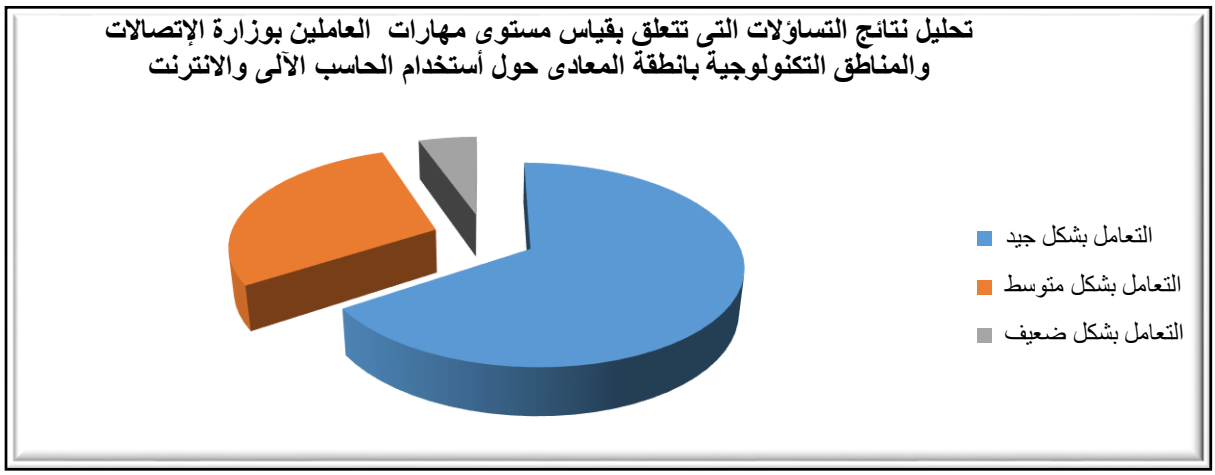

الإحصاء الوصفي ونتائج التساؤلات:

التكرارات	نسبة الموافقة	الترتيب
X1	%٧٦	(٣)
X2	%٩٠	(١)
X3	%٨٨	(٢)
X4	%٦٨	(٥)
X5	%٧١	(٤)
X6	%٥٨	(٦)

الشكل رقم (٤) الإحصاء الوصفى ونتائج التساؤلات:

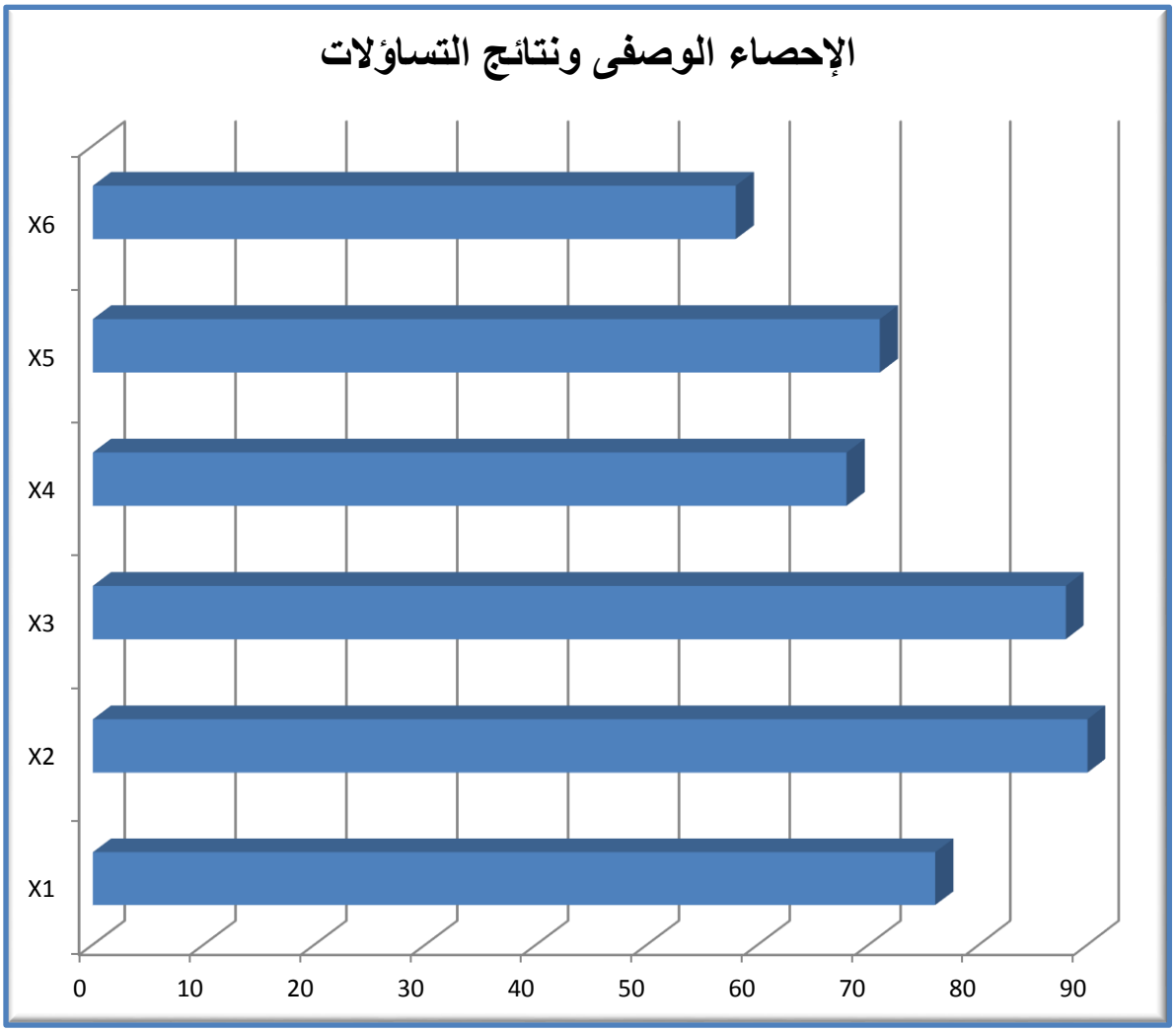

ويتبين من الشكل السابق أن:

المتغير(X2) يأتي في المرتبة الأولى و ينص على أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها، بنسبة موافقة ٩٠% وهذا يعنى أن الفساد الإدارى يعتبر من أهم التحديات التى تواجه سياسات وأهدف خطط التنمية المستدامة بوزارة الاتصالات وخاصة فى تنمية المناطق التكنولوجية بالمعادى، ويأتي المتغير (X3) فى المرتبة الثانية بنسبة موافقة ٨٨% بحيث ينص على أن الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، من أهم شروط الإصلاح بالجهاز الإداري المصري وذلك في مواجهة جميع المشكلات، السياسات والخطط التنموية، وهذا يعنى أهمية تعزيز دور الشفافية في عملية الإصلاح الإدارى، ويأتي المتغير (X1) فى المرتبة الثالثة بنسبة موافقة ٧٦% وينص على أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد خاصة في ضوء الإستثمار في التكنولوجية لتنمية وتطويرالمناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى، ويأتي المتغير (X5) فى المرتبة الرابعة بنسبة موافقة ٧١% وينص

على أن أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات مسؤله عن الإشراف على منطقة المعادي للتكنولوجيا وتوفير الدعم وذلك لجذب المستثمرين والمساهمة في تطوير المناطق التكنولوجية بالمعادى، ويأتى (X4) فى المرتبة الخامسة وينص على أنه منطقة المعادي للتكنولوجيا Maadi Technology Park تعتبر من أول المناطق الإستثمارية المتخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية في عام٢٠١٢م، كما يأتى المتغير (X6) فى المرتبة الأخيرة بنسبة موافقة ٥٨% وينص على أن المناطق التكنولوجية سوف توفر نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و ١٩٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة مما يساهم ذلك في التنمية الأقتصادية وزيادة الناتج المحلى والتأثير إيجابيا على الاقتصاد المصرى.

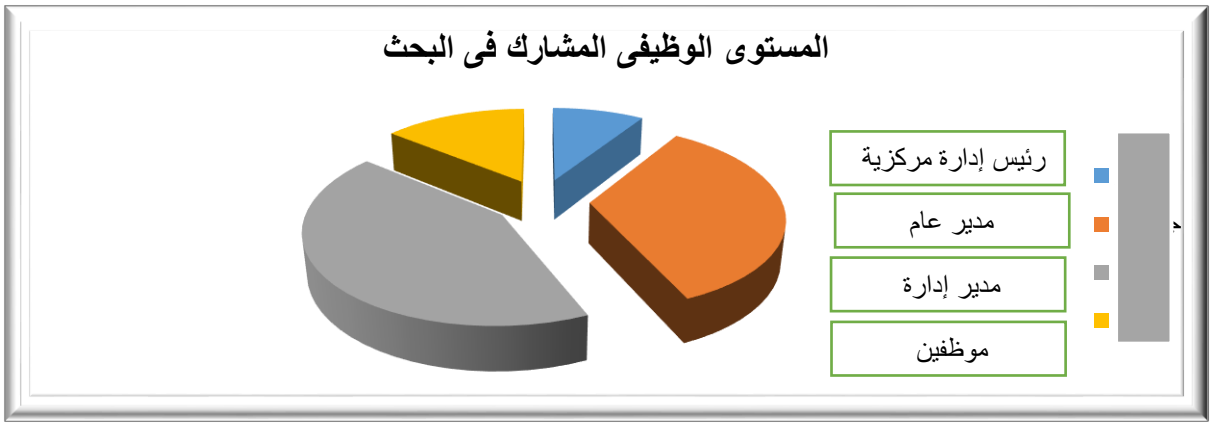

ويتبين من خلال الشكل السابق أن أكبرنسبة مشاركة فى البحث فى المستوى الوظيفى للعاملين بوزارة الإتصالات أو المناطق التكنولوجية بمنطة المعادى درجة مدير إدارة وفى المرتبة الثانية درجة مدير عام وفى المرتبة الثالثة الموظفين ودرجة رئيس إدارة مركزية فى المرتبة الأخيرة.

خامسا: النتائج والتوصيات

النتائج

- توصلت نتائج الدراسة الى أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد خاصة في ضوء تنمية المناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها، تعزيز جهود الإصلاح الإداري من خلال التغلب على جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلى مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين.
- توصلت نتائج الدراسة الى أن تحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك من خلال الإستثمار في التكنولوجيا.
- وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، حيث أن من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري، تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية، بحيث يتم تحديد القطاعات الأجدر بالتطوير.
- وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها ومن ثم يلزم مجابهته والقضاء عليه لتعزيز وتدعيم جهود الإصلاح، أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإدارى بالدولة منخفض.
- توصلت الدراسة الى أن الفساد الاداري يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى إنهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدم والرفاهية الاقتصادية بالإضافة الى تفشي هذه ظاهرة يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة وعدم تحقيق الأهداف التي تتوخاها في مسيرة عملها ، ان الفساد الاداري له امتدادات طويلة في المجتمع المصرى، فهو ينتشرفي البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي لذا يجب أن تعزز الحكومة المصرية من قدراتها من خلال الشفافية.
- توصلت نتائج الدراسة أن منطقة المعادي للتكنولوجيا **Maadi Technology Park** أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية بما في ذلك وزارة الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاستثمار ومحافظة القاهرة، وتم تطوير المنطقة بهدف الاستفادة من الامكانيات المتنامية والواعدة التي تمتلكها صناعة مراكز الاتصال وذلك من خلال تأسيس مجتمع حيوي دينامي يمكن الشركات العالمية والمحلية من مباشرة أعمالها على الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٢.

- توصلت نتائج الدراسة أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات مسؤله عن الإشراف على منطقة المعادي للتكنولوجيا والتي تشمل مسئولية إدارة الحملة الترويجية والتسويقية للمنطقة وتوفير التوجيه والدعم واعداد حزمة الحوافز التي تهدف إلى جذب المستثمرين لتأسيس وتطوير أعمالهم في منطقة المعادي التكنولوجية.
- توصلت هذه الدراسة الى أن المناطق التكنولوجية سوف توفر نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٩،٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، ومن المقرر استكمال المراحل الاستثمارية ووضع اللمسات الأخيرة لإنشاء ٢٧ مبنى جديدة ليصل مجموع المباني ٣٨ منشأة، وفقا لخطة العمل الموضوعة والتي تنص على أن تعمل منطقة المعادي التكنولوجية بكامل طاقتها بدء من عام ٢٠١٧. ويجري العمل حاليا في تحضير المنطقة الاستثمارية لتوفير ٤٠،٠٠٠ فرصة عمل مباشرة بمجرد الانتهاء من كامل مراحلها بالإضافة إلى ١٠٠،٠٠٠ فرص عمل غير مباشرة حيث تهدف الدراسة الى مكافحة الفساد الحكومي من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية، تعزيز جهود الإصلاح الإداري والتغلب علي جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلي مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وذلك بالتطبيق على القرية التكنولوجية بالمعادى.
- توصلت نتائج الدراسة الى أن المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية تساهم في تعزيز جهود الإصلاح الإداري والتغلب علي جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلي مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، الى تحقيق النهضة التنموية المأمولة ، ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية ، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وعدم وجود أهداف محددة لهذه الوحدات وتضارب الصلاحيات والمسئوليات، وضرورة صياغة مدخل قانوني متكامل لإصلاح الجهاز الإداري المصري ، وذلك من وجهة القانون الإداري باعتباره القانون الذي يحكم عمل الإدارة نشاطا وتنظيما.

التوصيات

- توصى الدراسة بضرورة تطبيق آليات مكافحة الفساد الإداري، ومنها استصدار قانون تداول المعلومات.
- كما توصى الدراسة الى تغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية الوضوح وتحمل المسئولية، تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة.
- كما توصى الدراسة الى الحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة، فضلا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة، حيث أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية،
- توصى الدراسة بأن كثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وأولويات هذا التطوير، واللوائح والقوانين المستهدفة، فضلا عن ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على ما يواجه هذا التطبيق من تحديات.
- توصى الدراسة أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإدارى بالدولة عالي درجة كبيرة، درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة مرتفع جدا لذلك تحرص الدول على مكافحة الفساد الاداري لأنة يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى إنهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدم والرفاهية الاقتصادية.
- توصى الدراسة الى اصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع حتى تتمكن من تحديد الفساد ومعالجته وبناء مجتمعا سليما معافى خاليا من الأمراض الاجتماعية ، وأن التميز الإداري لا يمكن أن يتحقق من خلال العنصر البشري العامل فيها ولكن إلى أساليب العمل السائدة فيها حتى يساهم ذلك في رفع كفاءة الأداء الحكومى بالمناطق التكنولوجية بالمعادى.

المراجع والملاحق

المراجع

- عبد الله محمود ، ٣ محاور بتقرير النيابة الإدارية ضمن خطة مصر لمكافحة الفساد ونسبة الإنجاز ٩٢%، اليوم السابع ،١٢ مارس ٢٠١٨ ، الرابط: https://www.youm7.com /
- إبراهيم قاسم – حازم عادل، تعرف على ٩ أهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اليوم السابع ، الإثنين، ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ ، الرابط : https://www.youm7.com /
- هشام عبد الحفيظ ، إطلاق المرحلة–الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ، جريدة الجمهورية نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الادارية ، ١١ ديسمبر٢٠١٨ الرابط algomhuria.net.eg/algomhuria/today//misc
- عبد العال ابوبكر (٢٠١٩) رسالة ماجستير بعنوان أثر الفساد الإدارى على أبعاد التنمية المستدامة، جامعة حلوان ص٩٨.
- أحمد البرى ، دليل النجاح فى مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx.
- محمود يوسف (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، كلية العلوم السياسية, جامعة القاهرة ١٣٦.

صالح عبد العال (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، جامعة المنوفية، ص١١٦

- عبد الله محمود ، ٣ محاور بتقرير النيابة الإدارية ضمن خطة مصر لمكافحة الفساد ونسبة الإنجاز ٩٢%، اليوم السابع ،١٢ مارس ٢٠١٨ ، الرابط: https://www.youm7.com /
- إبراهيم قاسم – حازم عادل، تعرف على ٩ أهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اليوم السابع ، الإثنين، ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ ، الرابط : https://www.youm7.com /
- هشام عبد الحفيظ ، إطلاق المرحلة–الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ، جريدة الجمهورية نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الادارية ، ١١ ديسمبر٢٠١٨ الرابط algomhuria.net.eg/algomhuria/today//misc
- عبد العال ابوبكر (٢٠١٩) رسالة ماجستير بعنوان أثر الفساد الإدارى على أبعاد التنمية المستدامة، جامعة حلوان ص٩٨.

أحمد البرى ، دليل النجاح فى مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx.

- محمود يوسف (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، كلية العلوم السياسية, جامعة القاهرة ١٣٦.
- صالح عبد العال (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، جامعة المنوفية، ص١١٦.
- احمد هاشم الثقال(٢٠١٠)رسالة ماجستير بعنوان ظاهرة الفساد الادارى هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع
- محمود عبد الفضيل (٢٠١٩) اطروحة ماجستير بعنوان" المدخل القانوني للقانون الإداري جامعة المنصورة
- ايمن محمد عبد الرازق (٢٠١٩) دراسة مقارنه تحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة و مدى مواجهة الفساد الادارى فى القطاع الحكومى
- جيهان كمال فريد حسن كشك (٢٠١٨) الفساد الادارى و اثارة على كفائة المؤسسات و الرعاية الاجتناعيى جامعة الاسكندريةد
- محمد احمد عبد المنعم زمزم (٢٠١٩) رسالة ماجستير النتغيرات الاجتماعية و التشريعية المرتبطة بالفساد فى القطاع الحكومة

<u>دراسات باللغة الانجليزية</u>

- Gisselquist,Rachel M.(2012), Good governance as a concept and why this maters for development policy , United nations university , March 2012 , page 8.
- Gina Hinojosa and Maureen Meyer, 'The Future of Mexico's National Anti-Corruption System: : The Anti-Corruption Fight Under López Obrador', August 2019
-

إستمارة إستقصاء

إستمارة إستقصاء للعاملين بوزارة الاتصالات والمناطق التكنولوجية بالمعادى إستيفاءا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى التخطيط والتنمية المستدامة محور التنمية الأقتصادية بعنوان " مكافحة الفساد الإدارى والتنمية المستدامة دراسة على المناطق التكنولوجية بالمعادى" لذلك نرجوا من سيادتكم التكرم بوضع علامة صح ✓ أمام أحد الخيارات التي تعبر عن رأيك وذلك بعد إستكمال المعلومات الديمغرافية:

أولا:المعلومات الديمغرافية:

يرجى إستكمال البيانات الشخصية الخاصة بسيادتكم وذلك من خلال إختيار الرد المناسب على كل من النقاط التالية:

المستوى العلمى:

- **درجة الدكتوراه**
- **درجة الماجستير**
- **درجة البكالوريوس**
- **درجة مؤهل فوق متوسط**
- **درجة مؤهل متوسط**

الجنس:

- **ذكر**
- **انثى**

السن:

- **أقل من ٤٠ عاما**
- **من ٤٠الى ٥٠ عاما**

مستوى العاملين فى التعامل مع الحاسب الآلى والانترنت

- **جيد**
- **متوسط**
- **ضعيف**

يرجى إختيار الرد المناسب على كل من النقاط التالية:

أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد خاصة في ضوء تنمية المناطق التكنولوجية بمنطقة المعادى.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**
- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**

أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**

- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**

الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري وذلك في مواجهة جميع المشكلات، السياسات والخطط التنموية.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**
- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**

أن منطقة المعادي للتكنولوجيا Maadi Technology Park أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية في عام ٢٠١٢.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**
- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**

أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات مسؤله عن الإشراف على منطقة المعادي للتكنولوجيا وتوفير الدعم وذلك ل جذب المستثمرين لتأسيس وتطوير أعمالهم في منطقة المعادي التكنولوجية.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**
- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**

أن المناطق التكنولوجية سوف توفر نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٩٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة.

- **اوافق**
- **اوافق بشدة**
- **الى حد ما**
- **لا اوافق**
- **لا اوافق بشدة**